

قراءة الصحف: "ثورة الوزيرات" تمنع التعديل الحكومي الموسع.. وطبع النقود بالأمازيغية

نستهل قراءة الصحف اليومية المغربية، الصادرة يوم الجمعة 17 ماي الجاري، منها التي تحدّثت عن "التحقيق مع حارس شخصي للعثماني"، و"شركات نظافة تشتري "صمت" الرؤساء بالملايين" و"طبع النقود بالأمازيغية".

وتفاصيل أوفى نعرضها لكم في العناوين التالية:

التحقيق مع حارس شخصي للعثماني

البداية مع يومية "الصباح" التي أوردت مصلحة الشرطة الإدارية بالأمن الإقليمي بسلا، تجري أبحاثا مكثفة بالتنسيق مع مصالح أمنية أخرى، منذ الأسبوع الماضي، مع شرطي يحرس إقامة سعد الدين العثماني الأمين العام لحزب "العدالة والتنمية" ورئيس الحكومة، بعدما أضع في ظروف غامضة حاملا للرصاص به ست خراطيش، ما تسبب في حالة استنفار أممي قصوى، دفعت أجهزة أمنية إلى الدخول على الخط في موضوع الأبحاث الإدارية والتقنية، أملا في العثور على الرصاص المفقود من الزي الرسمي للمشتبه به.

وأفاد مصدر مطلع أن رجل الأمن كان مكلفا بحراسة فيلا رئيس الحكومة بحي السلام، غير بعيد عن مقر الأمن الإقليمي بسلا، حين أبلغ، الأسبوع الماضي، رؤساءه في العمل، أن حامل الرصاص ضاع منه في ظروف غامضة، وأنه يجهد كيفية ضاع منه، فأمر مسؤولون أمنيون بالاستماع إليه إداريا، أعفي من مهمة حراسة مسكن رئيس الحكومة مؤقتا.

وحدد الشرطي الجهات التي يسلكها من بيته إلى عمله والأماكن التي تردد عليها قبل ضياع لوازم عمله، ورغم الأبحاث التي أجريت في الموضوع، لم يهتد المحققون إلى الرصاصات المختلفة من حامل السلاح.

"ثورة الوزيرات" تمنع التعديل الحكومي الموسع

ومن نفس اليومية، نقرأ أن سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، أقر بأن "ثورة الوزيرات" واحتجاجهن عليه وعلى قادة مكونات الأغلبية، دفعه إلى التراجع عن تنفيذ سيناريو تم وضعه لأجل إجراء تعديل حكومي موسع منتصف ولاية الحكومة أبريل الماضي، والرامي إلى إلغاء 12 منصبا لكتاب الدولة.

وقال العثماني إنه فكر جديا في التعديل الحكومي ولمرة واحدة، بهدف تقليص عدد أعضاء الحكومة، لكنه تراجع عن السيناريو حين أدرك أنه سيكون على حساب التمثيلية النسائية داخل الحكومة، إذ توجد 7 كاتبات دولة و5 كتاب دولة، ما سيرفع حدة احتجاج المنظمات الحقوقية والمدنية النسائية وقيادات الأحزاب لإقصاء الوزيرات اللواتي يعانين الضغوط،

جراء تقليص اختصاصاتهم، إذ يشتغلن مثل مساعدات الوزير" أو "كومبارس" التمثيله أثناء غيابه، وبعضهن لا يكاد يسمع حتى صوتهن.

وأكد رئيس الحكومة، في لقاء صحفي عقده بمقر إقامته بحي الأميرات بالرباط، أول أمس (الأربعاء)، أنه، لحد الساعة، لم يتلق إشارة لإجراء تعديل حكومي ولم يرتب الأمر بشأنه، لكنه لن يستبعد إمكانية إجرائه مستقبلا، بعد تقييم موضوعي لحصيلة العمل الحكومي والنتائج المحققة على أرض الواقع.

وأوضح رئيس تحالف الأغلبية أن حكومات العالم دائما تكون في حاجة إلى تعديل حكومي، إلا أنه ألح على أنه يجب أن تجمع عناصره أولا قبل القيام به.

شركات نظافة تشتري "صمت" الرؤساء بالملايين

وفي موضوع مغاير، أفادت نفس الصحيفة بأن تحقيقات أجراها مفتشون في وزارة الداخلية، بعيدا عن عيون العامل الصديق الحميم لبعض الشركات المكلفة بجمع النفايات، فضحت خروقات خطيرة اقترفتها شركات حازت صفقات جمع الأزبال، وبمباركة من رؤساء جماعات.

وسجل تقرير صادر عن المفتشية العامة للإدارة الترابية، حصلت "الصباح" على نسخة منه، صدر أخيرا، ضعف المراقبة والتتبع لمدى احترام شركات لالتزاماتها التعاقدية، من قبل رؤساء جماعات يحصلون على "الشهرية" بانتظام، من أجل غض الطرف عن الخروقات الخطيرة المرتكبة من قبلها.

ويلجأ العديد من رؤساء الجماعات، الذين يحصلون على رشاوى ضخمة من قبل بعض مسؤولي شركات جمع الأزبال، إلى عدم تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في دفتر التحملات عند عدم وفاء المفوض إليه بالتزاماته التعاقدية، نظير عدد الميكانيكيين والمكلفين بالإدارة والتأطير والموظفين المكلفين بالتأطير.

إسبانيا تتحول إلى "جنة" لتهريب أموال مسؤولي وأغنياء المغرب

نمر إلى جريدة "المساء" التي أوردت بأن تقرير إسباني، كشف بأن الجارة الشمالية أصبحت جنة لتهريب الأموال بالنسبة إلى مسؤولين ورجال أعمال مغاربة. وأضاف التقرير الذي أصدرته جمعية «أوكثي» أنه منذ منتصف 2017 إلى حدود يناير 2019، وهي الفترة التي شملتها الدراسة، عرفت الرساميل المهربة والمكدسة في البنوك الإسبانية ارتفاعا بـ21 بالمائة، حيث احتلت مدن الجنوب الإسباني الرتبة الأولى في استقطاب رؤوس الأموال المهربة من المغرب.

ولم يمتد التقرير اللثام عن الطرق التي تهرب بها الأموال وسط تشديد الإجراءات من طرف مكتب الصرف ووزارة المالية، فيما أبرز أن "رجال الأعمال لم يكتفوا فقط بتكديس الأموال في البنوك، بل انخرطوا في استثمارات اقتصادية تهم بالدرجة الأولى الأنشطة العقارية والصناعات الغذائية".

وأضاف التقرير أن الإجراءات "الحمائية"، التي تطبقها البنوك الإسبانية جعلت المسؤولين ورجال الأعمال المغاربة يتهافتون على تهريب رؤوس الأموال إلى الجارة الشمالية، "إذ من المتوقع حسب منحى الارتفاع أن تستقبل إسبانيا مزيدا من رؤوس الأموال في الشهور المقبلة».

وتوقف التقرير عند ما أسماه «الظاهرة الملفتة»، حيث إن مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين شهدتا تطورا في مجال تهريب رؤوس الأموال بلغ حوالي 70 بالمائة، ابتداء من فبراير 2018 إلى فبراير 2019، إذ تدفقت الرساميل بشكل غير متوقع»، يضيف التقرير، مشيرا إلى أن «المهن التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة كانت في طليعة التي تهرب أموالها إلى المدينتين المحتلتين، بمن فيهم محامون وأطباء وأرباب شركات صغيرة للمعلومات أو لبيع مواد البناء».

حرب صفقة الطاقة الشمسية

ننتقل إلى صحيفة "الأخبار" التي أوردت أن حربا ضروسا انطلقت بمجلس المستشارين بين أعضاء مكتب المجلس، بسبب صفقة جديدة حول تزويد الغرفة الثانية بنظام الطاقة الشمسية.

وكشفت مصادر مطلعة أن الصفقة التي تقدر بمئات الملايين يشرف عليها وحيد خوجة، الأمين العام للمجلس، الذي تجاوز سن التقاعد.

وأفادت ذات المصادر أن بعض أعضاء المكتب، وفي مقدمتهم عبد الصمد قيوح، أصبحوا يشككون في تسونامي الصفقات مع اقتراب الأمين العام من ترك منصبه، حيث طالبوا بتأخير الصفقة إلى حين الانتهاء من تجهيز المجلس بالمعدات السمعية البصرية التي ستكلف الغرفة الثانية ملياري سنتيم.

مباريات «مشبوهة» بجامعة محمد الخامس بالرباط

وفي خبر آخر، كشفت نفس اليومية، نقلا عن مصادر مطلعة من داخل كلية العلوم التابعة لجامعة محمد الخامس بالرباط، عما قالت إنها مباريات على المقاس لتعيين أساتذة مساعدين في الكلية، مشيرة إلى أن عمادة الكلية أعلنت عن خمس مباريات لتعيين أساتذة جامعيين مساعدين، وهمت مادة المحاسبة والرياضيات التطبيقية، ومادة الجبر والفيزياء والتحليل، وهي المواد التي يتم تدريسها بالكلية في مجزوعات السلك الإجازة.

وأوضحت المصادر أن الحديث رائج وسط أساتذة الكلية عن بعض الأسماء من ذوي الحظوة الذين سيظفرون بهذه التعيينات بعد ورود أسمائهم في اللائحة الضيقة للمدعوين لاجتياز المباراة»، مضيفة أنه تم إقصاء عدد من المرشحين من هذه

المباريات، في الوقت الذي تم الدفع بأسماء أخرى من أجل الظفر بالمناصب التي ستفتح الباب للباحثين المعينين على التعليم العالي.

طبع النقود بالأمازيغية

نمر إلى صحيفة "أخبار اليوم"، التي أوردت أن فرق المعارضة بمجلس المستشارين، استغلت فرصة حضور فرق الأغلبية أول أمس، خلال المصادقة على مشروع قانون ينظم بنك المغرب، في جلسة عامة، وصادقت على تعديل تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة يقضي بطبع النقود باللغة الأمازيغية إلى جانب العربية.

ورفضت الحكومة التعديل، لأن كلفته باهظة، ويتطلب سحب الأوراق المالية والنقدية من السوق، وإعادة طبعها، لكن فرق المعارضة حسمت الأمر لصالحها بالتصويت، كما صادقت على تعديل آخر رفضته الحكومة يقضي بفرض المناصفة في تعيينات رئيس الحكومة في مجلس بنك المغرب.

وسيكون على الحكومة وأغليبتها إلغاء هذه التعديلات خلال القراءة الثانية للمشروع في مجلس النواب.

نقل الزفرافي إلى المستشفى

ومن نفس الصحيفة نقرأ أن أحمد الزفرافي، والد القيادي في حراك الريف، ناصر الزفرافي، كشفت تفاصيل تطور الوضع الصحي لابنه، خلال الأسبوع الجاري، في سجن راس الماء في فاس.

وقال الزفرافي الأب، في حديثه مع "أخبار اليوم" يوم أمس الخميس، إن ابنه ناصر نقل إلى المستشفى في فاس، يوم الثلاثاء، بسبب نزيف دم في الأنف، موضحاً أنه عاد إلى السجن مباشرة بعد تلقيه العلاجات اللازمة.

ورجح الزفرافي أن يكون ما تعرض له ابنه راجعاً إلى ارتفاع درجة الحرارة في فاس، مؤكداً أنه زار، أول أمس الأربعاء، ناصر، الذي حضر الزيارة إلى جانب أربعة معتقلين آخرين كان المقرر أن يتلقوا زيارات من عائلاتهم.

متاهة العثماني

نختم جولتنا الصحفية من يومية "الأحداث المغربية" التي أوردت أن سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، لم يحسم الجدل القائم حول تعديل حكومي مرتقب، فتارة يقول إنه تير وارد، وتارة أخرى يعقب المسؤول الحكومي على كلامه بالقول إنه غير مستبعد، ما جعل الأمر يبدو كمتاهة ليست لها منافذ.

ولم يخرج رئيس التحالف الحكومي عن رواية استبعاد "تعديل حكومي وشيك"، بعدما سبق له أن اعتبر قبل أيام أن الأمر ليس طابوها من الطابوهات ويمكن التعامل معه.

وقال العثماني في لقاء مصغر مع عدد من الصحفيين إنَّ هذا الأمر قيل فيه "كلام كثير وهو أكثر من الحقائق نحن لم نناقشه مع أحد، لكن في وقت كانت عندي فكرة تقليص من حيث كتابات الدولة، قبل التخلي عن الفكرة عندما وجدنا أن التقليص سيمس حضور النساء".